التنظيم الفني للضريبة

إعداد

الدكتور حسن حجازي

التنظيم الفني للضريبة

تنظيم الضريبة يعني مجموعة من الإجراءات تتعلق بتحديد مطرح الضريبة وأنواع الضريبة وموضوع الضريبة:

مطرح الضريبة أو وعاء الضريبة:

هو المادة الخاضعة للضريبة كإيراد الشخص أو المال بحد ذاته، وقد يكون واحداً أو متعدداً. ويتوقف على مطرح الضريبة تحديد صفاته من حيث العدالة والمرونة والوفرة وهذا الاختيار يرتبط بمجموعة من العوامل:

١-الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

٢-الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة.

٣-الضريبة على الأشخاص.

٤-الضريبة على الأموال.

٥-الضريبة على الدخل والضريبة على رأس المال أو الضريبة على النفقات.

٦-ضرائب نوعية وضريبة على الإيراد العام.

الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

الضرائب المباشرة هي الضرائب التي تصيب الدخل أو المال بشكل مباشر، أما الضرائب غير المباشرة فهي التي تصيب المال أثناء استعماله أو تداوله.

الضريبة الواحدة أو الضرائب المتعددة

الضريبة الواحدة:

طُبقت لأول مرة في فرنسا في عام ١٩٥٦ عندما فُرضت على مصادر إنتاج الطاقة، وبموجب هذه الضريبة يتم دمج مبلغها بأسعار السلع وكل مستخدم لها لا بد أن يدفع الضريبة وبذلك تعمم الضريبة على كل أفراد المجتمع. كما يمكن أن تفرض على الدخل أو على رأس المال أو على الإنفاق الفردي.

ميزات الضريبة الواحدة:

١-تراعي حالة المكلف الشخصية أكثر من الضرائب المتعددة كونها توحد الأعباء الضريبية ويستطيع المكلف التخفيف من أعبائها عليه.

٢-نفقات الضريبة الوحيدة قليلة من حيث نفقات جبايتها.

مساوئ الضريبة الواحدة

- لا تحقق إلا أهدافاً مالية فقط، أي لا تحقق أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.
- لا تناسب الاقتصاد العصري إذ لا يوجد في الواقع مصدر وحيد للثروة في المجتمع، هناك مصادر زراعية وصناعية، وخدمية، وتجارية.
- غير عادلة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار مقدرة دافع الضريبة لأن السلعة التي تفرض عليها الضريبة يستخدمها الغني والفقير. لهذا لم يلق هذا النوع من الضرائب تطبيقاً في العالم.

الضرائب المتعددة

- يُفرض هذا النوع من الضرائب على أنواع متعددة من الدخول والأموال، وتزداد الضرائب المتعددة كلما زادت حاجة الدولة للمال، ولها مجموعة من الميزات أهمها:

١-أكثر مراعاة لحالة المكلف النفسية لأنه يدفعها على أكثر من مطرح دون أن يشعر بعبئها.

٢-تحد من التهرب الضريبي مثل ضريبة الرواتب والأجور.

٣-تتسم بالمرونة وتحقق مجموعة من الأهداف المتنوعة والمتغيرة.

٤-تتبناها معظم الدول وتفرضها إما على الدخول، أو على رأس المال، أو على الأشخاص، أو على الإنفاق، وتختلف من دولة إلى أخرى.

الضريبة على الأشخاص

وهي الضريبة التي يكون مطرحها الشخص ذاته وهي قديمة جداً وتسمى في الإسلام الجزية. وتفرض على الأشخاص الذين يعيشون فوق أرض دولة ما، وقد يوضع لها بعض الشروط مثل إعفاء الأطفال والنساء، وهي بعيدة كل البعد عن تحقيق العدالة، وقد طُبقت في سورية في بداية القرن الماضي بمعدل ٤ ليرات على الشخص، وألغيت في عام ١٩٤٨.

أما الضريبة على الأموال: فهي التي تفرض على المال ذاته وتسمى ضريبة رأس المال، حيث تصيب العقارات بحد ذاتها وليس إيرادها، والأموال بذاتها وليس إيرادها.

الضريبة على الأموال

- تأخذ عدة أشكال كالضريبة على الأراضي أو العقارات أو الأصول كالآلات والسيارات والنقود، أو دخلاً يحققه الفرد نتيجة نشاط تجاري أو صناعي أو خدمي أو نتيجة جهد عضلي أو ذهني أو عند شراء سلعة أو الاستفادة من خدمة.

الضريبة على الدخل

تعريف الدخل:

هو إيراد يتجدد أو يتكرر بصفة دورية مع بقاء المصدر واستمراره، وهو ينتج عن مصادر مختلفة، فقد يكون رأس مال كريع العقارات والودائع، وقد يكون مصدره العمل، وقد يكون مصدره العمل ورأس المال معاً، كأرباح الصناعة والزراعة والتجارة.

أشكال فرض ضريبة الدخل: تعتبر ضريبة الدخل من أهم الضرائب المفروضة في جميع التشريعات بسبب موردها الكبير وهي تحقق مبدأ وفرة الحصيلة والعدالة الضريبية.

أساليب فرض ضريبة الدخل

- **الأسلوب الأول :** أن تفرض الضريبة على كل فرع من فروع الدخل(نظام الضرائب النوعية). فهي تصيب كل نوع من أنواع الدخل بحسب مصدره، سواء أكان من مصدر زراعي أو صناعي أو عقاري...الخ. وتفرض على كل مصدر ضريبة خاصة تتعلق به وبسياسة الدولة تجاه هذا المصدر، ويتم تحصيلها بطرائق مختلفة ففي ضريبة الأرباح تحصل عن طريق التصريح الشخصي للمكلف، وفي الرواتب والأجور تفرض على الراتب الشهري الذي يحصل عليه العامل.
- **محاسن ضريبة الدخل:**

١-تساعد على التمييز بين مصادر الدخل المختلفة في فرض الضريبة، فهي أقل بالنسبة للرواتب والأجور من ضريبة أرباح رأس المال بسبب ثبات الأول وتغير الثاني.

٢-تمكن الإدارة المالية من أن تختار لكل مصدر من مصادر الدخل طريقة مناسبة لفرض الضريبة وتحقيقها، فضريبة الرواتب والأجور تحصل من المنبع عند رب العمل.

٣-تساعد على توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع على أساس توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج.

الانتقادات التي وجهت إلى نظام الضرائب النوعية:

١-كثرة الإجراءات: التي يتعرض لها المكلف من فحص وتدقيق مما يدفعه إلى التهرب.

٢-عدم العدالة في التمييز: عندما يتداخل دخل رأس المال مع العمل.

٣-اختلاف معدلات الضرائب: بسبب اختلاف مصادر الدخل، صناعي زراعي،...الخ

٤-عدم خضوع بعض الإيرادات للضريبة: هناك بعض الإيرادات لا تخضع للضريبة.

الأسلوب الثاني: الضريبة على مجمل الدخل، أو الإيراد العام أو الدخل العام

يصيب هذا النوع من الضرائب مجمل الدخل الذي يحققه الشخص فهي ضريبة تركيبية، ومن الممكن أن تصيب كل الدخل الذي تحققه الأسرة، وهي من أفضل الضرائب المباشرة على الدخل للأسباب التالية:

١-تحدد مقدرة المكلف من خلال مجموع الدخول التي يحصل عليها.

٢-تساعد على تحديد الأعباء الشخصية والعائلية والمالية للمكلف فهي تطبق مبدأ شخصية الضريبة.

٣-تساعد على تحقيق التصاعد الضريبي بشكله الصحيح.

٤-تمتاز بوحدة التكليف أي أن الإجراءات التي تتخذها تتعلق بمصادر الدخل.

المعطيات التي تحتاجها ضريبة الإيراد العام كي تطبق بنجاح

- وجود جهاز إداري كفء ومتطور وأدوات متطورة مثل أجهزة الحاسوب والبيانات.
- وجود وعي ضريبي لدى المكلفين من حيث تعاونهم مع الإدارة المالية.
- بحاجة إلى تشريع ضريبي متطور ومصوغ بشكل متناسق ومتناسب.
- بحاجة إلى تعاون مستمر بين الدوائر المالية وبقية أجهزة الحكومة لمعرفة الوضع الحقيقي للمكلفين.

وهذا النظام مطبق في معظم دول الاتحاد الأوربي وأغلب الدول العربية ومنها سورية.

الضريبة على رأس المال

تفرض الضريبة على رأس المال في أكثر من موقع فنعد الحصول عليه وتسمى ضريبة الدخل وعند استخدامه فتسمى ضريبة إنفاق وعند تملكه مثل ضريبة العقارات والسيارات وتسمى ضريبة رأس المال.

والضريبة على رأس المال تفرض على عين المال سواء أنتج أم لم ينتج وسواء أكان إنتاجه طارئاً أم مستمراً. وهي مطبقة في معظم الدول النامية والمتقدمة.

ميزات ضريبة رأس المال:

١-تصيب عناصر معطلة من الثروة التي لا تصيبها ضريبة الدخل كالمجوهرات والأراضي والسيارات وغيرها .

٢-تحث أصحاب الثروات على استثمارها والكسب والربح منها.

٣-لا تشمل الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٤-تحقق العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل القومي بين المواطنين.

الانتقادات التي وجهت إلى ضريبة رأس المال

- تؤدي إلى إنقاص قدرة رأس المال الإنتاجية.
- تضعف الميل العام للادخار لدى الأفراد لأن مثل هذا الادخار سيخضع للضريبة.
- قد تدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى ترك البلاد واستثمارها في بلدان أكثر أماناً.
- إن فرض ضريبة على رأس المال قد يؤثر على الضرائب الأخرى بخاصة ضريبة الدخل.

طرائق فرض ضرائب رأس المال

١-الضريبة على ملكية رأس المال:

تفرض هذه الضريبة على رأس المال ذاته بغض النظر عن مصدره، وتفرض إما على إجمالي المبلغ أو على بعض عناصره وخصوصاً عند انتقال الملكية من شخص إلى آخر مثل ضريبة التركات.

وتفرض ضريبة استثنائية على رأس المال في حالة الحروب والأزمات، مثل ضريبة التضامن الوطني التي فرضتها فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

٢-الضريبة على زيادة رأس المال:

تفرض عند زيادة رأس المال دون تدخل صاحب رأس في هذه الزيادة كضريبة إعادة تخمين العقارات عندما تقوم الدولة بعمل تحسينات تؤدي إلى رفع قيمة العقارات مثل فتح طريق أو إقامة حديقة.....الخ

الضريبة على الثروات المكتسبة(التركات والهبات والوصايا)

تفرض على المال عند انتقاله إلى الورثة أو الموصى لهم أو عند الهبات، وهي تحقق نوعاً من العدالة لأنها لا تصيب إلا الأغنياء وتقلل من التفاوت الطبقي. وهي تصيب مالاً لم يبذل مالكه جهداً في الحصول عليه، وهي كثيرة الإيرادات قليلة النفقات، وتأخذ هذه الضريبة أحد شكلين:

١-الضريبة على مجموع التركة: أي مجمل التركة بعد خصم التزامات المتوفى وقبل توزيعها على الورثة.

٢-الضريبة على نصيب الوارث: وهي تفرض على كل وارث أو موصى له أو موهوب كل على حده.

وهذه الضريبة مطبقة في معظم دول العالم مثل الاتحاد الأوربي وبلدان أخرى

الضريبة على النفقات

تفرض هذه الضريبة عندما يقوم الفرد باستخدام دخله أو أمواله في شراء حاجاته وتلبية رغباته، وهي تفرض إما على نوع معين من النفقات كالضريبة على السكر أو الضريبة على الدخان. أو على مجمل النفقات كالتي تفرض في مراحل متعددة كالإنتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير.

وهي ضريبة عمياء تصيب الفقراء كما تصيب الأغنياء كونها تفرض على السلعة بغض النظر عن دخل المستهلكين لها.

حاولت بعض الدول الحد من آثارها على الفقراء من خلال تخفيضها على السلع الضرورية وزيادتها على السلع الكمالية.